



29 مارس 2016

المادة العامة لدراسة وتصديق المراسم

D.G.E.L.F

DIRECTION GENERALE DES ETUDES
ET DE LA LEGISLATION FISCALES

1024

من وزير المالية
إلى

الموضوع : النظام الجبائي لأجور ذات مصدر أجنبي وتونسي
المرجع : مكتبكم بالبريد الإلكتروني الواردان بتاريخ 21 و24 مارس 2016

تبعاً لمكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه والذين ذكرتم بمقتضاهما أنّ حريفكم مقيم بتونس (مركز مصلحه الحيوية) ويتحصل على أجور ومنح مقابل عمله كوكيل لشركة مقيمة بتونس وأجور مقابل عمله كأجير بمكتب مقيم بدبي طالبين معرفة النظام الجبائي لهذه الأجور والمنح وهل أنّ المعني بالأمر مطالب بالتصريح بها بتونس، يشرفني إعلامكم أنّ النظام الجبائي للمعني بالأمر يضبط كما يلي :

1- بالنسبة إلى مكان توظيف الضريبة على الأجور

أ- بالنسبة إلى الأجور المدفوعة مقابل العمل بالخارج

طبقاً لأحكام اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس والإمارات العربية المتحدة بتاريخ 10 أفريل 1996، تخضع المكافآت التي يتحصل عليها المعني بالأمر للضريبة بالإمارات العربية المتحدة.

غير أنه وباعتبار أنّ الأجور والمرتبات معفاة من الضريبة بالإمارات فهي تبقى خاضعة للضريبة بتونس وذلك طبقاً لأحكام الفصل 36 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

ب- بالنسبة إلى الأجور المدفوعة مقابل العمل بتونس

تخضع الأجور التي يتحصّل عليها المعني بالأمر مقابل عمله بتونس للضريبة على الدخل بتونس.

موقع الويب :
Site web

الفاكس :
www.impots.finances.gov.tn

الفاكس :
71.790.550

الهاتف :
Tel

الهاتف :
71.784.700 / 71.790.504

العنوان :
15 نهج عبد الرحمن الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Abderhmane Eljaziri 1002 Tunis

أر

2- بالنسبة إلى كيفية توظيف الضريبة على الأجور

يتم في الحالتين المذكورتين أعلاه تحديد الدخل الصافي بالنسبة إلى الأجور المذكورة على أساس الأجر الخام المدفوع تضاف إليه قيمة الامتيازات العينية على أساس قيمتها الحقيقية وكل المنح والمكافآت الأخرى وتطرح منها:

- الخصوم الإلزامية المدفوعة إلى الصناديق الإجتماعية التونسية،
- 10 % من المبلغ الخام للأجور، بعد طرح الخصوم الإلزامية المذكورة أعلاه وذلك بعنوان المصاريف المهنية.

ويمكن للمعني بالأمر الإنتفاع بالتخفيضات بعنوان الحالة والأعباء العائلية باعتباره مقيما بتونس.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وتفويض منه

المدير العام للشؤون
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللوادي